



ندوة في لندن تؤكد أن انتخابات البحرين "بلا مغزى": آلية لحجب حقيقة الوضع في البلاد

نظم معهد البحرين للديمقراطية والحقوقي (بيرد) ندوة في إحدى قاعات البرلمان البريطاني مساء الخميس 22 نوفمبر 2018م حول الانتخابات التي تجري في البحرين يوم السبت 24 نوفمبر، وأكد المشاركون فيها "عدم نزاهة الانتخابات بسبب أجواء القمع والاضطهاد السائدة في البلاد". وقالت الناشطة ليلي من منظمة (بيرد) بأن الحكومة البريطانية لازالت تهمل في أداء واجبها "في التحقيق من سلوك الحكومة في البحرين تجاه المواطنين"، وأكدت خلال الندوة بأن "عدم احترام الحكومة في البحرين لحقوق الإنسان هو مظهر ممتد في كل المنطقة"، وانتقدت المملكة المتحدة لعدم قيامها بأى "دور إيجابي" في دعم المطالب الديمقراطية في البحرين.

واعتبرت الناشطة ميغا من منظمة (بيرد) بأن الانتخابات في البحرين هي "آلية لحجب حقيقة الوضع في البلاد، حيث لا تزال حقوق الإنسان تتعرض للإساءة". وأوضحت بأن ثقافة الإفلات من العقاب في البحرين تأتي بسبب دعم الحلفاء الغربيين، مثل المملكة المتحدة، وأضافت "طالما أن وزارة الخارجية والحكومة في بريطانيا تواصل في سياستها الحالية، فإن الانتخابات في البحرين لن تكون ذات مغزى".

وقال الناشط والنائب السابق جلال فيروز بأن البرلمان في البحرين "ليس إلا شكلاً ديكوريا، يضيف الشرعية على عمليات القتل خارج القضاء، وقمع المجتمع المدني". ودان فيروز في كلمته بالنودة ما وصفه بـ "نفاق الحكومات الغربية، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ودعمها للأنظمة الاستبدادية في الخليج، لحماية لمصالح الإستراتيجية". وتحدث الناشط علي مشيمع في الندوة، وأشار إلى أنه أعتقل عندما كان في سن الخامسة عشر عاماً، ورأى والده في المعتقلات على مدى 15 سنة في أعقاب انتفاضة التسعينات وحتى اليوم. وتحدث عن إضرابه عن الطعام لأكثر من 46 يوماً لمجرد المطالبة بحصول والده الأستاذ حسن مشيمع على العلاج المناسب والزيارة العائلية والكتب. وأكد مشيمع بأن البحرين بلد ينتشر فيه التعذيب على نطاق واسع، ولا توجد حرية تعبير، ويتم سجن قادة المعارضة بشكل ممنهج"، وأضاف "إن الاحتفال بهذه الانتخابات هو بمثابة نكتة لا طعم لها".

وتحدث مدير معهد (بيرد) السيد أحمد الوداعي في الندوة، وقال بأنه من المؤسف بأن كل المتحدثين في هذه الندوة من البحرينيين هم مسلوبو الجنسية "لمجرد الاحتجاج السلمي ضد النظام".

الوقفه التضامنية مع عبد الهادي الخواجة

في يوم الاثنين 5 نوفمبر نظم نشطاء حقوقيون وقفه من اجل عبد الهادي الخواجة امام السفارة الخليفية في لندن. الوقفه نظمته منظمة "فرونت لاين ديفنדרز" برئاسة السيد اندرو اندرسون الذي يأتي مرة في الشهر ليقيف امام السفارة الخليفية هاتفا من اجل حرية الخواجة. وفي 3 ديسمبر ستكون هناك تظاهرة اوسع للمطالبة بالافراج مع الخواجة.

تواصل الاعتصام الاسبوعي امام السفارة السعودية في لندن الذي تقيمه المعارضة البحرانية أيام الاربعاء. هذا الاعتصام بدأ منذ الاحتلال السعودي للبحرين في منتصف مارس 2011



معتصون في لندن يوقدون الشموع لأطفال اليمن

قام ناشطون في العاصمة البريطانية لندن مساء الاثنين 26 نوفمبر 2018م اعتصاماً للتنديد بالجرائم التي يرتكبها التحالف السعودي في اليمن. وتجمع الناشطون أمام الخارجية البريطانية في لندن، ورفعوا لافتات نددت بالدور البريطاني الداعم للسعودية، بما في ذلك الدعم العسكري. ورفع المعتصمون أسماء الشهداء الأطفال في اليمن على نعش، وأنشدوا للسلام، وسط أجواء الشموع.



المعتقل حبيب مبارك في "ملفات الضحايا": تعذيب وحكم جائر بعد اعتقال زوجته وابنه الرضيع

البحرين اليوم - (خاص)
سلطت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" الضوء على المعتقل وضحية التعذيب حبيب علي مبارك من البحرين، وذلك ضمن سلسلة "ملفات الضحايا" التي تنشرها المنظمة دورياً.
وفي تقرير منشور يوم الجمعة 23 نوفمبر 2018م، أوضحت المنظمة بأن حبيب، 32 عاماً، من منطقة جدحفص، كان قد تعرض للاختفاء القسري والتعذيب، وتمت إدانته في محاكمة جائرة. كما تعرضت زوجته وابنه الرضيع للاحتجاز لمدة 8 أشهر عقب إلقاء القبض عليه.
في 21 أكتوبر 2014، قام ضباط يرتدون الملابس المدنية والأقنعة، وآخرون من ضباط جهاز الأمن الوطني والقوات الخاصة، باقتحام منزل حبيب دون إذن قضائي. لم يكن حبيب حاضراً حينها، وأبلغ الضباط عائلته أنه إذا لم يسلم نفسه إلى إدارة التحقيقات الجنائية فإنهم سيعودون إلى المنزل يومياً. وذكر الضباط أنهم كانوا يريدون فقط استجواب مبارك بشأن "قضية صغيرة" وأنه سيُسمح له بالعودة إلى بيته بعد الاستجواب.
بعد يومين، في 23 أكتوبر 2014، سلم حبيب

نفسه إلى إدارة البحث الجنائي. لكن بدلاً من الاستجواب القصير؛ قام الضباط بالقبض على مبارك وإخفائه لمدة خمسة أيام، تعرض خلالها للتعذيب. وقد ضربه ضباط إدارة التحقيقات الجنائية جسدياً على وجهه وبطنه وظهره، كما تم البصق عليه أثناء الاستجواب، وتم احتجازه في غرفة باردة للغاية، يشير إليها السجناء عادة باسم "ثلاجة"، وأخضعوه للصدمة الكهربائية حتى فقد وعيه. كما ذكر حبيب أن الضباط عاملوه بطريقة تمييزية، وأسأوا إلى معتقداته وعقيدته



في 19 نوفمبر 2015م، تمت إدانة حبيب بتهمة الحرق في جدحفص، وحُكم عليه بالسجن 15 سنة. وقد قدم حبيب دليلاً يثبت أنه كان في الصيدلية يشتري الحليب لابنه أثناء الحريق. إلا أن القاضي الخليفي لم يسمح بعرض هذه الأدلة في المحاكمة. وتم تأكيد الحكم عليه في الاستئناف بشهر مايو 2016م.
وفي عام 2017م، شكى حبيب من معاناته من أمراض نفسية والقلق، وطلب العلاج، إلا أن سلطات السجن رفضت ذلك. وفي يونيو 2018م، تم نقله إلى المستشفى بعد انهياره فجأة في السجن. وقد تعرض لارتفاع ضغط الدم.

عقوبات جماعية على السجناء بسبب إحياء ذكرى المولد النبوي

شكى سجناء سجن جو المركزي في البحرين من حرمانهم من إقامة الشعائر الدينية داخل السجن، وفرض عقوبات على من يخالف الأوامر بعدم إقامة هذه الشعائر. وأكد السجناء في بيان استلمت (البحرين اليوم) نسخة منه يوم الثلاثاء 27 نوفمبر 2018م، بأن التضييق على السجناء في ممارسة الشعائر داخل السجن لازال مستمراً، وأشار البيان إلى عقوبات جماعية تعرض لها عدد من السجناء بسبب إصرارهم على إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف.

وأوضح بيان السجناء بأن هذه السياسة المتواصلة تأتي "بدوافع عنصرية وطائفية".
وفيما يلي نص بيان السجناء:
ما زال الحرمان من إقامة الشعائر الدينية في سجن جو المركزي مستمراً، ويتعرض السجناء للعقوبات على إثر تأديتهم لطقوسهم الدينية التي كفلتها القوانين الدولية واللوائح المحلية.

ويتعمد المسؤولون داخل السجن بالتضييق والمنع من ممارسة الطقوس والشعائر الدينية بدوافع عنصرية وطائفية، وكان آخرها ما وقع في ذكرى المولد النبوي، حيث مُنع السجناء كافة من إحياء هذه المناسبة الدينية، كما تم فرض عقوبات جماعية على بعض مباني السجن، بسبب إحياء الذكرى، ومنها مبنى رقم (واحد)، حيث تم حرمان نزلاء المبنى من ساعات التشمس، ومن الاتصالات الهاتفية لعدة أيام.
سجناء سجن جو المركزي، الاثنين 26 نوفمبر

إدانة زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان بصورة غير قانونية

صمت المجتمع الدولي إزاء استمرار قمع المعارضة. وبدلاً من تجاهل انتقاد سجل البحرين لحقوق الإنسان، يجب على الحلفاء السياسيين للبحرين استخدام نفوذهم للدفع باتجاه الإفراج عن الشيخ علي سلمان وجميع سجناء الرأي في البحرين".
خلفية

الشيخ علي سلمان هو الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الوفاق)، التي تم حلها في 2016.

في 2015، حُكم عليه بالسجن أربع سنوات، بعد محاكمة جائرة، بتهمة تتعلق بالخطب التي ألقاها في عامي 2012 و2014، من بينها تلك التي ألقاها في الاجتماع العام لجمعية الوفاق، تحدث فيها عن عزم المعارضة المستمر على الوصول إلى السلطة في البحرين، لتحقيق مطالب انتفاضة 2011 من خلال الوسائل السلمية ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما أكد على ضرورة المساواة بين جميع البحرينيين، بما في ذلك الأسرة الحاكمة. وقد تم اعتقاله بعد بضعة أيام من إعادة انتخابه لفترة رابعة كأمين عام لـ "جمعية لوفاق".

وفي 2017، بدأت محاكمة علي سلمان الثانية على مجموعة تهم مزيفة بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمحادثاته الهاتفية المسجلة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر آنذاك في عام 2011.

وفي 21 يونيو/حزيران 2018، تمت تبرئة الشيخ علي سلمان، لكن النيابة استأنفت الحكم.

قالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، تعقيباً على الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف البحرينية، التي أبدلت حكم البراءة بالسجن المؤبد على زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان،

"إن هذا الحكم يعد استهزاء بالعدالة، ويظهر جهود السلطات البحرينية المستمرة وغير القانونية لإسكات أي شكل من أشكال المعارضة. فالشيخ علي سلمان سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. ويجب على السلطات البحرينية أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن الشيخ علي سلمان، وأن تلغي حكم إدانته ذا الدوافع السياسية".

واختتمت مرايف قائلة: "كما يجب أن ينتهي



أحكام قاسية بحق عشرات من البحرينيين

هيومن رايتس ووتش تدين توقيف اللاعب العربيي في تايلند: تسليمه للبحرين سيكون عملا عديم الرحمة

عبرت منظمة هيومن رايتس ووتش، فرع بانكوك، عن القلق "الشديد" إزاء توقيف اللاعب البحراني حكيم العربيي في تايلند رغم حصوله على اللجوء في أستراليا منذ سنوات.

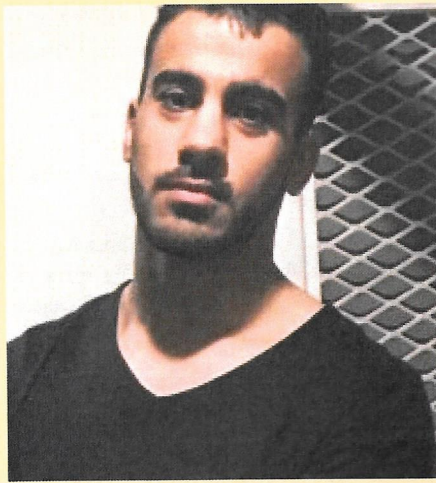
وقال سوناي فاشوك، كبير باحثي المنظمة، "تسعر هيومان رايتس ووتش بقلق شديد إزاء سلامة حكيم إذا تم تسليمه إلى البحرين".

وأضاف في تصريح للوكالة الألمانية، "يجب على تايلاند أن تفعل الصواب عن طريق وضع حكيم في الرحلة التالية إلى أستراليا التي تعترف بوضعه كلاجئ وتوفر له ملاذا آمنا"، معتبر أن إعادة العربيي إلى البحرين سيكون "عملا عديم الرحمة".

وسبق للسلطات التايلندية تسليم مواطنين بحرانيين إلى البحرين، بعد أن طلبتهم السلطات الخليفة بسبب نشاطهم المعارض، ومنهم علي هارون الذي تم تسليمه للبحرين في ديسمبر 2014م.

وقد أقت السلطات التايلندية القبض على العربيي في مطار سوفارنابومي الدولي في بانكوك أمس الأول الثلاثاء، 27 نوفمبر 2018م، على خلفية إدانة له في البحرين عام 2014، وفقا لمعهد البحرين للحقوق والديمقراطية.

وقالت المنظمة الحقوقية التي تتخذ من لندن مقرا لها؛ إن القبض على حكيم في المطار تم بموجب إشعار باللون الأحمر للشرطة الدولية "انتربول" أصدرته السلطات الخليفة في البحرين بعد إدانته بتخريب مركز للشرطة في نوفمبر 2012، بالرغم من أنه كان يمثل البحرين في مباراة مع قطر في ذلك الوقت.



المملكة المتحدة، حيث تورطت هذه الهيئات في "التغطية المنهجية" على الانتهاكات التي تحدث في سجن النساء.

وحثت العريضة الحكومة على معاقبة المتورطين والمسؤولين عن هذه الانتهاكات، بمن فيهم الرائد مريم البردولي، ودعت للإفراج عن الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين في البحرين.

بتهم الانضمام إلى ائتلاف 14 فبراير، أحد القوى الثورية المعارضة في البحرين.

وبحسب البيان الرسمي، فإن من بين التهم الموجهة إلى المتهمين هو تنظيم تظاهرات في بلدة بوري. كما ادعى البيان بأن أحد المتهمين كان على صلة بتنظيم سرايا المختار.

وزعم البيان بأن النيابة العامة الخليفة استندت في اتهاماتها على "الأدلة القولية" و"شهود الإثبات" والاعترافات من المتهمين.

ادعت السلطات الخليفة في البحرين يوم الخميس 29 نوفمبر 2018م بأنها أقت القبض على أشخاص متهمين بتشكيل مجموعة تسمى "هيئة المخابرات السرية للثورة في البحرين"، وأصدرت أحكاما على 12 منهم تتراوح بين السجن المؤبد و10 سنوات.

وفي تفاصيل مزعومة نشرها بيان رسمي، ذكر بأن المحكمة أصدرت حكمها على المتهمين الأول والثاني بالسجن المؤبد، وعلى كل من المتهمين الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر بالسجن لمدة خمسة عشر سنة، وتغريم المتهم الثاني عشر مبلغ خمسة آلاف دينار، وكذلك الحكم على المتهمين الخامس والسادس والسابع والرابع عشر بالسجن لمدة عشر سنوات.

وادعى البيان أن المتهمين شكلوا المجموعة المذكورة "بغرض القبض على الأشخاص اللذين يتم الشك بتعاونهم مع الأجهزة الأمنية"، كما ادعى بأن هناك 4 حالات قامت بها هذه المجموعة وترفض المنظمات الحقوقية هذه الادعاءات.

عريضة في البرلمان البريطاني تدعو لمحاسبة مريم البردولي بسبب الانتهاكات ضد النساء المعتقلات

مريم البردولي، ودعوا الحكومة البريطانية إلى فرض عقوبات على المتورطين في الانتهاكات، وعلى وجه الخصوص البردولي.

وأكد النواب أن النساء المعتقلات هن سجينات بدوافع سياسية، وأوضحت العريضة بأن ما تعرضن له من اعتداءات تم بعد وقت قصير من رفع قضاياهن في البرلمان البريطاني ومن قبل الأمم المتحدة، وخاصة على خلفية حرمانهن من ممارسة الطقوس الدينية، وفرض القيود المتزايدة على الزيارات العائلية والاتصالات الهاتفية، وكذلك بشأن تضيق الوقت المخصص للخروج من الزنازة.

وأعربت العريضة التي وقع عليها حتى الآن 10 من النواب البريطانيين، عن "القلق الشديد إزاء الأعمال الانتقامية التي اعتمدها سلطات السجن في الرد على كشف المعتقلات للانتهاكات التي يتعرضن لها"، كما أشارت العريضة إلى اضطراب بعض المعتقلات للإضراب عن الطعام احتجاجا على هذه الأوضاع المتدهورة، ومنهن المعتقلة السياسية هاجر منصور، وأوضحت عريضة النواب بأن علميات الانتقام ضد منصور حدثت أيضا في يوليو 2018م عقب انتقادات دولية صدرت بشأن قضيتها.

ودانت العريضة الهيئات الحكومية في البحرين المعنية بالسجناء، وخصوصا التي تتلقى دعما من

النمالة - البحرين اليوم أصدرت محكمة خليفة في البحرين يوم الخميس 29 نوفمبر 2018م، حكما بالسجن المؤبد على أربعة مواطنين مع إسقاط الجنسية.

وفي تصعيد لافت يوم الخميس في الأحكام، أصدرت المحكمة أيضا حكما بالمؤبد لشخص مع إسقاط الجنسية عنه، والسجن لأربعة أشخاص 10 سنوات وإسقاط الجنسية عنهم، والحكم على اثنين بالسجن لمدة عشر سنوات، وعلى ثلاثة متهمين بالسجن لمدة سبع سنوات وبإسقاط الجنسية عنهم، والحكم على سبعة متهم بالسجن لمدة سبع سنوات، وعلى متهمين بالسجن لمدة سبع سنوات وبإسقاط الجنسية عنه، والحكم على متهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

ولفتت السلطات ضد المتهمين قضية مزعومة تتعلق بإدارة "جماعة إرهابية" تحت اسم سرايا المختار، وادعت بأن المتهمين خططوا لتنفيذ "عمليات إرهابية" في البحرين واستهداف مركبات لقوات المرتزقة، واغتيال ضباط خليفيين.

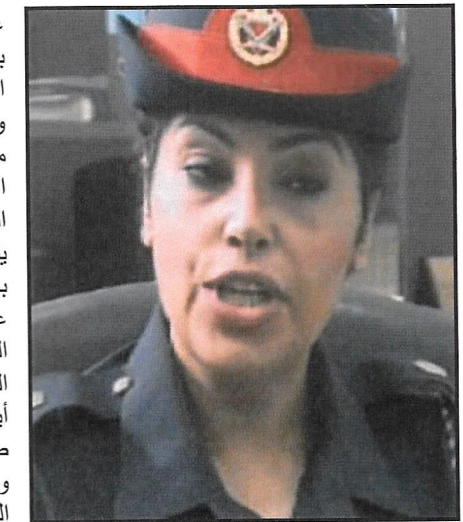
كما أصدرت محكمة خليفة في البحرين يوم الخميس 29 نوفمبر 2018م أحكاما بالسجن المؤبد والسجن 10 و3 سنوات بحق ثلاثة مواطنين بتهمة مزعومة تتعلق بالانضمام إلى جماعات "إرهابية".

وفي سياق تصعيد لافت، أصدرت المحكمة حكما على المواطنين الثلاثة مع غرامات مالية،

دعا نواب بريطانيون حكومة المملكة المتحدة إلى العمل على وقف المضايقات التي تتعرض لها السجينات السياسيات في البحرين.

وأطلق النواب عريضة في 22 نوفمبر 2018م دانت الاعتداء بالضرب وسوء المعاملة الذي تعرضت له المعتقلات، ولاسيما هاجر منصور، نجاح يوسف، ومدينة علي.

ودان النواب رئيسة سجن النساء بمدينة عيسى،



أحكام بالسجن على 20 شخصا بتهمة تأسيس "جماعة إرهابية" وإسقاط الجنسية عن 14 شخصا

المنامة - البحرين اليوم
أصدرت محكمة خليجية في البحرين يوم الخميس 29 نوفمبر 2018م أحكاما بالسجن على 20 شخصا بتهمة مزعومة بتأسيس "جماعة إرهابية"، وبين المتهمين امرأة، وبينهم 15 شخصاً محبوساً في السجون الخليجية. وذكر بيان رسمي بأن الأحكام شملت: المتهم الأول بالسجن لمدة خمسة عشر سنة وتغريمه مبلغ مائتين ألف دينار، والمتهم الثاني بالسجن لمدة خمسة عشر سنة وتغريمه مبلغ مائة ألف دينار، والمتهمين من الثالث حتى التاسع بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهم مبلغ مائة ألف دينار، والمتهمين من العاشر حتى الثالث عشر بالسجن لمدة سبع سنوات والمتهم الرابع عشر بالسجن لمدة خمس سنوات، والمتهم الخامس عشر بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ مائة ألف دينار، والمتهم السادس عشر بالحبس لمدة ستة أشهر، والمتهمين السابع عشر والثامن عشر والعشرون والحادي والعشرون بالحبس لمدة ثلاث سنوات، والمتهمة الثانية عشر بالحبس لمدة سنة والمتهم الثامن عشر بالحبس لمدة ستة أشهر. كما قضت المحكمة الخليجية بإسقاط الجنسية عن المتهمين من الأول وحتى الرابع عشر.

وزعم البيان الرسمي أيضاً بأن المتهمين على صلة بأحد المواطنين في إيران، وأن هناك عملاً لنقل مواد متفجرة وأسلحة نارية لإدخالها البحرين، علاوة على إيواء مطلوبين. وينظر نشطاء محليون ودوليون إلى الأحكام التي تصدرها المحاكم الخليجية باعتبارها "أحكاما ميسية" و"انتقاماً من النشاط السياسي والحقوقى والإعلامي المعارض"، كما تؤكد التقارير الحقوقية استناد هذه الأحكام في العادة على اعترافات منزوعة تحت الإكراه.

الحكم على 12 شخصا بالمؤبد وأحكام أخرى بتهمة تشكيل "المخابرات السرية لثورة البحرين"

المنامة - البحرين اليوم
ادعت السلطات الخليجية في البحرين يوم الخميس 29 نوفمبر 2018م بأنها ألقت القبض على أشخاص متهمين بتشكيل مجموعة تسمى "هيئة المخابرات السرية للثورة في البحرين"، وأصدرت أحكاماً على 12 منهم تتراوح بين السجن المؤبد و10 سنوات.

وفي تفاصيل مزعومة نشرها بيان رسمي، ذكر بأن المحكمة أصدرت حكمها على المتهمين الأول والثاني بالسجن المؤبد، وعلى كل من المتهمين الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر بالسجن لمدة خمسة عشر سنة، وتغريم المتهم الثاني عشر مبلغ خمسة آلاف دينار، وكذلك الحكم على المتهمين الخامس والحادي عشر بالسجن لمدة عشر سنوات.

وادعى البيان بأن المتهمين شكلوا المجموعة المذكورة "بغرض القبض على الأشخاص اللذين يتم الشك بتعاونهم مع الأجهزة الأمنية"، كما ادعى بأن هناك 4 حالات قامت بها هذه المجموعة.



منظمات حقوقية قلقة من احكام الاعدام بالسعودية

عبرت ثلاث منظمات حقوقية غير حكومية عن القلق من تنفيذ السلطات السعودية لأحكام الاعدام بحق 15 شخصاً داخل البلاد، ودعت إلى إلغاء الأحكام التي صدرت بناء على محاكمات غير عادلة، ووسط إدانات دولية وأمية للقضاء المحلي.

وفي بيان أصدرته يوم الأربعاء 28 نوفمبر 2018م كل من "المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" ESOHR، منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" ADHRB، و"المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب" OMCT، ذكرت بأن تنفيذ أحكام الإعدام قد يقع في أية لحظة بحق المحكومين.

وأشار البيان إلى أنه في تاريخ الأول من نوفمبر الجاري، تم نقل 12 شخصاً محكوماً بالإعدام - في قضية مزعومة بالتجسس لصالح إيران - إلى رئاسة أمن الدولة السعودي بموجب مرسوم ملكي، وهو ما اعتبرته المنظمات مؤشراً إلى إمكان تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم في أية لحظة.

وأوضح بيان المنظمات بأن عدداً من المتهمين قد أكدوا أمام القاضي أنهم تعرضوا أثناء التحقيق للتعذيب لإنتزاع إقرارات، "على الرغم من ذلك صدرت أحكام ضدهم بموجب هذه الإقرارات. إضافة إلى ذلك، أكد عدد من المعتقلين، أنهم منعوا من الحصول على تمثيل قانوني أثناء التحقيق، وأن محاميه لم يحصلوا على وقت كاف لتقديم دفاع مناسب".

وأضاف البيان وفقاً لمصادر مطلعة، بأن ثلاثة شبان آخرين محكومين بالإعدام، في قضية منفصلة، تم نقلهم إلى سجن الحائر في الرياض في 7 نوفمبر الجاري، بعد زيارات استثنائية مع عائلاتهم، وذلك في خطوة شبيهة بما حصل للأربعة المحكومين بالإعدام، بينهم الشهيد الشيخ نمر النمر، قبيل تنفيذ الحكم في يناير 2016م.

هل أوروبا قادرة على وقف صادرات الأسلحة للسعودية؟

وحسب معلومات وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) فإن اثنين من هذه الزوارق أصبحا جاهزين للتسليم وحصلا على ترخيص تصدير بالفعل، في حين بدأ إنتاج ثمانية زوارق أخرى في ترسانة الشركة بولاية ميكلنبورغ فوربومرن. يشار إلى أن نحو 300 عامل في ألمانيا يعملون في إنتاج هذه الطليبية السعودية. ومن غير المعروف حتى الآن إلى متى سيستمر حظر تصدير الأسلحة الألمانية للسعودية. وكانت برلين قد أعلنت في وقت سابق عزمها التحرك من أجل إقناع دول أخرى بالاتحاد الأوروبي بالاعتداء بها في هذه الخطوة. ولكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رفض بشكل مباشر هذه المبادرة الألمانية.

نقل المعتقلين الناشطين قتل وحاجي إلى الإنفرادي بعد نشرهما تسجيلات تكشف الانتهاكات في السجن

المنامة - البحرين اليوم
نقلت سلطات سجن جو المركزي في البحرين المعتقلين الناشطين ناجي قتييل وعلي حاجي إلى الحبس الإنفرادي، بعد نشرهما تسجيلات صوتية كشفت فيها ما يتعرضان له من انتهاكات داخل السجن.

وأكد الناشط الحقوقي السيد أحمد الوداعي نقل قتييل وحاجي إلى الإنفرادي، مشيراً إلى أن ذلك جاء "بعد نشر تسجيلات صوتية لهما، تحدثنا فيها عن التعذيب الذي تعرضا له"، كما كشف فيها "سياسة الإفلات من العقاب للمعذبين، وإهمال حقهم في العلاج من قبل إدارة سجن جو".

وأضاف الوداعي "يأتي الانتقام بعد مطالبة أعضاء بمجلس العموم البريطاني بإطلاق سراح (قتييل وحاجي)".



أزمة اليمن: موت 85 ألف طفل بسبب سوء التغذية الحاد

ليس بعد، لكن خطر المجاعة يقترب. في الشهر الماضي، حذرت الأمم المتحدة من أن نصف سكان اليمن دخلوا في "مرحلة ما قبل المجاعة".

لكن يجب على الدولة أن تستوفي المعايير التالية ليتم إعلانها في حالة مجاعة:

تواجه واحدة على الأقل من كل خمس عائلات نقصاً شديداً في الطعام.

يعاني أكثر من 30 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

وفاة ما لا يقل عن شخصين من كل 10 آلاف نسمة كل يوم.

وقالت الأمم المتحدة، بحسب تقديرات من العام الماضي، إن الشرطين الأول والثاني تحققا بالفعل أو كانا قريبين على نحو خطير في 107 مديرية من إجمالي 333 يتكون منها اليمن. لكن المعيار الثالث في أعداد الوفيات كان من الصعب تأكيده. وتجري إعادة تقييم حالياً.

المئة من الواردات الغذائية إلى اليمن. وقد انخفضت الواردات التجارية عبر الحديدية بأكثر من 55 ألف طن شهرياً. ويكفي هذا لتلبية احتياجات 4.4 مليون شخص، بما في ذلك 2.2 مليون طفل، بحسب المنظمة.

تعرف على جهود الأمم المتحدة للتصدي للأزمة الإنسانية في اليمن

ماذا يحدث للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية؟ وفقاً للدراسات التاريخية، فإن إهمال علاج سوء التغذية الحاد قد يؤدي إلى وفاة ما بين 20 و30 في المئة من الأطفال كل عام، بحسب المؤسسة البريطانية.

ويقول مدير مؤسسة "أنقذوا الأطفال" في اليمن تامر كيرولوس "مقابل كل طفل يُقتل بسبب القنابل والرصاص، فإن العشرات يموتون جوعاً وهو أمر يمكن منعه تماماً".

وأضاف كيرولوس "الأطفال الذين يموتون بهذه الطريقة يعانون بشكل كبير لأن وظائف الجسم الحيوية تتباطأ ثم تتوقف تماماً في نهاية المطاف. إن أجهزة المناعة لديهم ضعيفة للغاية بحيث يكونون أكثر عرضة للإصابة بالعدوى، فيما يصيب بعضهم

وهن شديد لدرجة أنهم لا يقدرّون على البكاء". وتابع "الأباء يضطرون لرؤية أطفالهم يعانون ويموتون أمام أعينهم، دون أن يكون بمقدورهم فعل أي شيء".

كما حذر من أن حياة نحو 150 ألف طفل مهددة في الحديدية مع "زيادة كبيرة" في الضربات الجوية على المدينة خلال الأسابيع الأخيرة.

الصبي نصير، عمره 13 شهراً فقط، وهو من بين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، ويحظى بمتابعة دقيقة من جانب منظمة "أنقذوا الأطفال".

وخضع نصير للعلاج في أغسطس/ آب، لكن بحلول شهر أكتوبر/ تشرين الأول تدهورت حالته الصحية مرة أخرى.

وخلال هذه الفترة، اضطر هو وأمه للانتقال إلى منطقة نائية بسبب القتال المتزايد بالقرب من منزلهما، وهو ما أدى لعجزهما عن الذهاب إلى المستشفى لُبُد المسافة.

وقالت والدته سعاد للمؤسسة البريطانية "لا أستطيع النوم، إنه عذاب، وأنا قلقة على أطفالي. لا يمكنني أن أعيش إذا تعرض أحدهم لأذى".

ألا يعاني اليمن بالفعل من المجاعة؟

قالت مؤسسة خيرية إن نحو 85 ألف طفل دون سن الخامسة ربما ماتوا بسبب سوء التغذية الحاد خلال ثلاث سنوات من الحرب في اليمن.

وقالت منظمة "أنقذوا الأطفال"، ومقرها بريطانيا، إن هذا العدد يساوي مجموع من هم دون الخامسة في برمنغهام، ثاني أكبر المدن البريطانية.

وفي الشهر الماضي، حذرت الأمم المتحدة من أن ما يصل إلى 14 مليون يمني باتوا على حافة المجاعة.

وتسعى الأمم المتحدة إلى إحياء المحادثات لإنهاء حرب استمرت ثلاث سنوات، وتسببت في أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وتفاقم الصراع في عام 2015 عندما شن تحالف تقوده السعودية حملة جوية ضد الحوثيين الذين أجبروا الرئيس عبد ربه منصور هادي على الفرار إلى السعودية.

كيف أحصت المؤسسة الخيرية عدد الضحايا؟ من الصعب تحديد عدد الوفيات بدقة. ويقول عاملو الإغاثة في اليمن إن العديد من حالات الوفاة لا يتم الإبلاغ عنها لأن نصف المرافق الصحية لا تعمل، كما أن العديد من الناس فقراء بحيث لا يستطيعون دخول المرافق الصحية العاملة.

وتقول منظمة "أنقذوا الأطفال" إن العدد الذي أعلنته لحالات وفاة أطفال دون سن الخامسة لم يتلقوا علاجاً من سوء التغذية الحاد تستند إلى بيانات جمعها الأمم المتحدة.

ووفقاً لتقديرات متحفظة، فإن نحو 84.700 طفل ماتوا في الفترة بين أبريل/ نيسان 2015 وأكتوبر/ تشرين الأول 2018.

ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض قيمة العملة اليمنية، نتيجة للحرب الأهلية، إلى تعريض المزيد من الأسر لخطر انعدام الأمن الغذائي.

وتلقي المؤسسة الخيرية البريطانية باللوم على الحصار المفروض على اليمن في زيادة عدد الأشخاص المعرضين للمجاعة، خاصة في ظل استمرار القتال العنيف حول ميناء الحديدية الرئيسي، وهو المنفذ الذي تستخدمه الأمم المتحدة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى البلاد.

وتقول المنظمة إن الميناء، الخاضع لسيطرة الحوثيين، هو المصدر الرئيسي لنحو 90 في

ألمانيا توقف جميع تصاريح صادرات الأسلحة للسعودية

أعلنت وزارة الاقتصاد الألمانية الاثنين 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 أنها لن تصدر أي أسلحة للسعودية حتى وإن كان قد تم اعتمادها في وقت سابق بالفعل. وكانت حكومة برلين قد قررت حتى الآن وقف تراخيص تسع صفقات أسلحة فقط للسعودية وأعلنت أنها ستراجع كيفية التعامل مستقبلاً مع تراخيص التصدير التي تم منحها بالفعل. وانتهت الحكومة الآن على ما يبدو من هذه المراجعة.

وقال المتحدث باسم وزارة الاقتصاد خلال مؤتمر صحفي للحكومة اليوم في برلين إن الحكومة الألمانية "مارست نفوذها لدى الشركات التي تمتلك تراخيص تصدير أسلحة بهدف وقف صادرات الأسلحة من ألمانيا للسعودية".

وأوضح المتحدث رداً على استفسار بهذا الشأن أنه تم حظر هذه الصادرات "بوسائل مختلفة" ولكنه لا يستطيع التحدث بشأن هذه الأسباب لدواعٍ قانونية. وليس من المعروف حجم الصادرات التي تم وقفها. ولكن من المرجح أن تتعلق هذه الصادرات بعشرين زورق من إنتاج ترسانة فولغاستر لورسين، كانت الشركة تريد توريدها للسعودية.



السعودية: أنباء عن تعرض نساء محتجزات للتعذيب صدمات كهربائية وجلد من قبل محققين ملتزمين

(بيروت) - قالت " هيومن رايتس ووتش" اليوم عن مصادر مطلعة إن المحققين السعوديين عذبوا ما لا يقل عن 3 من الناشطات السعوديات المحتجزات منذ بداية مايو/أيار 2018. قالت هيومن رايتس ووتش أيضا إن التقارير تزعم أن التعذيب من قبل السلطات السعودية شمل الصعق بالصدمات الكهربائية، الجلد على الفخذين، والعناق والتقبيل القسريين. أعربت المصادر عن قلقها من أنهم والناشطات سيتعرضون للانتقام إذا ما تم الكشف عن هوية النساء علنا.

على السعودية أن تحقق بشكل موثوق على الفور في ادعاءات سوء المعاملة في السجن. على السلطات أن تضمن لنا سلامة جميع الناشطات المحتجزين، وأن تسمح للنساء المحتجزات بالاتصال بالمحاميين وأفراد أسرهن دون قيود، وأن تقدم أدلة على سلامتهن، وتطلق سراح المعتقلين فقط بسبب الدعوة السلمية للإصلاح. على حلفاء السعودية وشركات السيارات الكبرى دعوة السلطات السعودية إلى إطلاق سراح الناشطات في مجال حقوق المرأة المحتجزين لدورهم في حملة حق المرأة في القيادة وللمطالبات بحريات أخرى.

قال مايكل بيج، نائب مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "أي تعذيب وحشي لناشطات سعوديات لن يكون له حدود في حملة السلطات السعودية الوحشية ضد المنتقدين ونشطاء حقوق الإنسان. يجب أن تواجه أي حكومة تعذيب النساء بسبب مطالبتهن بحقوقهن الأساسية انتقادات دولية شديدة، لا أن تحصل على دعم غير محدود من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة."

تقول المصادر إن محققين سعوديين ملتزمين عذبوا النساء خلال المراحل الأولى من الاستجواب، ولكن لم يكن من الواضح ما إذا كانوا يسعون إلى إجبار النساء على توقيع اعترافات أو كان ذلك لمجرد معاقبتهن على نشاطهن السلمي. على إثر التحقيقات، قالت المصادر إن علامات جسدية على التعذيب ظهرت على النساء، بما في ذلك صعوبة في المشي، وارتعاش غير إرادي في اليدين، وعلامات حمراء وخدوش على الوجه والرقبة. قالت المصادر أيضا إن واحدة من النساء على الأقل حاولت الانتحار عدة مرات.

بدأت حملة قمع نشطاء حقوق المرأة قبل أسابيع من رفع الحظر على قيادة السيارات الذي طال انتظاره في 24 يونيو/حزيران، وهي القضية التي طالب العديد من الناشطات المحتجزين بها. في حين أنه تم الإفراج عن البعض بسرعة، لا يزال آخرون رهن الاعتقال دون تهمة. من بين هؤلاء: لجين الهذلول، عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، نواف عبد العزيز، مياء الزهراني، سمر بدوي، نسيم السادة وهتون الفاسي، جميعهن من نشطاء حقوق المرأة، بالإضافة إلى مناصرين ذكور للحملة، بمن في ذلك المحامي إبراهيم المديميغ، رجل الأعمال الخيرية عبد العزيز المشعل والناشط محمد الربيعية.

اتهمت السلطات العديد من الأشخاص الذين اعتقلوا بجرائم خطيرة، بما في ذلك "الاتصال المشبوه مع أطراف أجنبية". نفذت وسائل الإعلام المتحالفة مع الحكومة حملة تشهير مقلقة ضدهم، ووصفتهم بالـ "خونة". ذكرت صحيفة عكاظ السعودية أن 9 من المعتقلين سيتم إحالتهم للمحاكمة في "المحكمة الجزائية المتخصصة"، التي أنشئت أصلا لمحاكمة المعتقلين فيما يتعلق بجرائم الإرهاب. إذا ما أدينوا، يمكن أن تصل عقوبتهم إلى السجن 20 سنة.



كانت الدكتورة الفاسي، وهي باحثة شهيرة وأستاذة تاريخ المرأة في جامعة الملك سعود، من أوائل النساء اللاتي حصلن على رخصة قيادة سعودية. اعتقلتها السلطات السعودية قبل أيام من رفع الحظر. ومنذ ذلك الحين، تم وضع العديد من الناشطات في مجال حقوق المرأة تحت حظر السفر. في 17 نوفمبر/الفاشي جائزة الجمعية للحرية الأكاديمية لعام 2018.

ناشد نشطاء حقوق المرأة السعودية السلطات الحكومية بإصلاح القوانين والسياسات التمييزية كما سعى لتغيير المواقف المجتمعية. وفي حين أجرت الحكومة مؤخرا إصلاحات محدودة، بما في ذلك السماح للنساء بدخول بعض المهن التي كانت مغلقة في السابق أمامهن ورفع الحظر على القيادة، فإن نظام ولاية الرجل، وهو العائق الرئيسي أمام أعمال حقوق المرأة، لا يزال قائما. بموجب هذا النظام، على المرأة الحصول على إذن من ولي أمرها - الأب أو الأخ أو الزوج أو حتى الابن - للسفر إلى الخارج، الحصول على جواز سفر، التسجيل في التعليم العالي.

تأتي الادعاءات الجديدة في الوقت الذي تواجه فيه السعودية تدقيقا متزايدا بشأن مقتل خاشقجي. في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الولايات المتحدة عن عقوبات ضد 17 سعوديا زعم تورطهم في مقتل خاشقجي، بمن فيهم مستشار الأمير فيصل بن سلمان الذي تم طرده مؤخرا سعود القحطاني، الذي أدار وفقا لتقارير إعلامية حملات على الإنترنت ضد منتقدين سعوديين، وهو معروف في الدوائر الدبلوماسية باسم "أمير الظلام".

قال بيج: "في الوقت الذي يبحث فيه العالم للحصول على إجابات عن القتل الوحشي لجمال خاشقجي، فإن مصير النساء وناشطات حقوق الإنسان في السجن السعودية لا يزال عاقلا. على قادة العالم دعوة محمد بن سلمان لإنهاء الحملة ضد المنتقدين المحليين، وعلى الدول الأخرى التوقف عن تسليح السعودية طالما أنها تواصل هجماتها غير القانونية في اليمن".

نائب سابق اعتقل لإعلانه مقاطعة الانتخابات

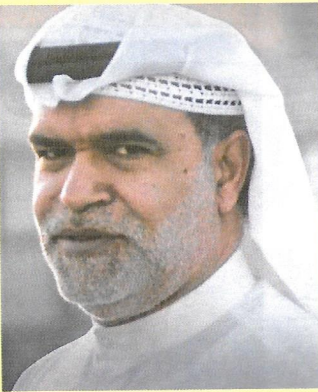
باريس- ندد معهد باريس الفرانكفوني للحريات اليوم الأربعاء بشدة باعتقال السلطات البحرينية العضو السابق في البرلمان من جمعية الوفاق المعارض علي راشد العشري على خلفية نشره تغريدة على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال معهد باريس الحقوقي في بيان صحفي، إن اعتقال العشري بسبب نشره تغريدة على موقع (تويتر) يعلن فيه أنه وعائلته سيقاطعون الانتخابات التي ستجري هذا الشهر يمثل انتهاكا فاضحا لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. وشدد المعهد الحقوقي على أن اعتقال العشري يمثل إجراء تعسفا ويشكل امتدادا لسياسات البحرين القائمة على حظر حركات المعارضة في البلاد وسجن مئات المعارضين وتجريد عددا منهم من الجنسية بسبب مواقفهم المعارضة ودفاعهم عن حقوق الإنسان ومطالبتهم بالإصلاح.

وأكد أن الإعلان عن المشاركة في الانتخابات العامة أو حظرها هو حق شخصي مكفول بموجب القوانين والمواثيق الدولية، والتعبير عن ذلك علنا لا يمكن أن يكون مبررا للسلطات لممارسة الاعتقال التعسفي من دون سند قانوني. واستهجن معهد باريس الحقوقي توجيه تهمة للعشري تتضمن "التحريض على عدم المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة على نحو من شأنه المساس بحرية الاقتراع والتأثير على سلامة العملية الانتخابية والتشويش عليها".

وأكد أن من حق العشري وغيره من البحرينيين التعبير عن آرائهم وتوجيه الانتقادات للسلطات الحاكمة التي يمكن لها تجريم من يفصحون عن مواقفهم سلميا ضد ممارساتها كما لا يمكن لها فرض المشاركة في الانتخابات أو تأييدها على المواطنين.

وطالب معهد باريس الفرانكفوني للحريات بالإفراج الفوري عن المعارض العشري وجميع المعتقلين على خلفية الرأي أو النشاط السياسي والحقوقي في البحرين ووقف انتهاكات السلطات في البلاد بحق المعارضين.

وبعد تصاعد الضغوط على العصابة الخليفية اطلق سراح الاستاذ العشري بعد أكثر من عشرة أيام.



لبوات بحرانية تزارن في الاقفاص الخليفية

من ثغرها لاحت معالم سوؤد وتلفعت بالخير في محرابها وتلت من الآيات ملء لسانها والروح في الشفق المعلق حلقت هي نفحة من وحي ناموس به العين تبكي واللسان مسبح وبرغم ما ينتابها من ظلمهم وثقت بخالقها العظيم وعدله بلسانها هتفت بكل شجونها يومين ما غمضت جفون عيونها الضرب والتعليق انهك جسمها لكنها ابتسمت وقالت حسبي الـ ما اقبح الجلال وهو يعذب الـ قال الرماة وقد تطاول صيتهم الحرية الحمراء نطرق بابها الثورة العظمي على اكتافهم الجحد في الاحشاء يغلي بالأسى يا ناظرين الى الحرائر في السبا عار علينا ان يقين لدى العدى من مارقين ومن جلاوزة ومن هن اللواتي قد نهضن بعزة الثورة الكبرى حملن لواءها هي آية الثورات في زمن الردى ماذا عساهم يفعلون وقد مضى فليسجنوا وليقتلوا وليفجروا لن يكسروا هم الرجال ولن يروا يا رمز عزة ارضنا وجمالها دم ايها الشعب العظيم مجاهدا النصر ينتظر الصباح ليوظف الـ للماجدات الصامدات بسجنهم

وتحول السجن المهين لمسجد وفتت تصلي في الظلام السرمد باباتها سجدت لاعظم سيد بين النجوم ونورها المتوقع سر الخلود وكل ما لم يخلد فسوى الاله جنانها لم يعبد لا يعترىها الخوف مما في الغد اما الطغاة ففي جحيم موقد من رسغها سالت دماء المعضد كيف السهاد لمن يعلق باليد وكلا يديها مزقت بالمبرد رحمن واتشحت بصبر الجلمد أحرار من جهل وحقد أسود انا هنا في درب آل محمد بجحافل التحرير حمراء اليد وحرائر البحرين مفتاح الغد رأيت كيف القدر فوق الموقد هبوا جميعا باللسان وباليد يوما ولم نلق العدى بتجلد اهل النفاق وكل قن معتدي مرحى لهن بعزمها المتوقع خفاقة وبرغمهم لم تخمد عنوان عز في اوال وسوؤد زمن الخنوع بفكره المتبلد وليسحبوا جنسية المتمرد بين النساء سوى مفاتيح الغد وبهاءها وجلال ذلك الفرقد ضد الطغاة وكل قن معتدي أحرار صوت من قباب المسجد قم ايها الطير السجين وغرد

السجون اكتظاظا بالشرفاء، واعتقل من تبقى من رموز الشعب مثل نبيل رجب والشيخ علي سلمان ونكل بالثبطاء رجالا ونساء، وابتعد العشرات ومن بينهم الناشطة المعروفة، زينب الخواجة، وسحبت جنسيات المئات من البحرينيين، واغلقت الجمعيات السياسية ونكل برموزها. ولكن باءت تلك الجرائم بالفشل. وقرر الطغاة مجددا ان يعلنوا نهاية الثورة وسحقها الكامل بعقد انتخاباتهم المزيفة الشهر الماضي، واعدوا واستعدوا لذلك، ولكن كان الله والشعب لهم بالمرصاد. فهزم تحالفهم القبلي في عدوانه المشوم على اليمين وشعبها، ثم ارتكب النظام السياسي واحدة من ابشع الجرائم في التاريخ الدبلوماسي بتفطيع جسد الاعلامي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول، الامرا الذي اثار العالم ضد التحالف الذي تقوده السعودية ضد شعوب المنطقة. وكاد الطاغية الخليفي يصعق لما آلت اليه حظوظه العائرة، فزاد غضبا ورغبة في الانتقام من ابناء البحرين الاصليين(شيعا وسنة).

ومنذ فشل انتخاباته قبل اربع سنوات، بدأ الديكتاتور الخليفي التمهيد لانجاح آخر حلقات مشروعه السياسي الفاشل (الانتخابات الاخيرة) بالتخطيط لابعاد سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم. فاعلن اسقاط جنسيته اولا، ثم فرض في 2016 حصارا جائرا على منطقة الدراز بوحشية لا تضاهيها سوى ما فعله المحتلون الصهاينة بقطاع غزة. وعندما لم يستطع تغيير المعادلة على الارض تحرك لاخلء الساحة من اية معارضة لانتخاباته الزائفة. وفي شهر يوليو الماضي قام بابعاد سماحة الشيخ عيسى بدعوى العلاج. كن يعلم ان وجود الشيخ تحت الحصار سييردع العملاء والخونة من التجاهر بانتماهم للمشروع الخليفي، وانه سيحول دون اية مشاركة شعبية في يوم "التصويت". فارتكب واحدة من جرائم التطهير العرقي باستهداف الرمز الديني والسياسي معتقدا ان تخلصه منه سيوفر الظروف لانجاح مشروعه. فقد كان مستحيلا اجراء تلك الانتخابات مع استمرار الحصار على منطقة الدراز. ثم قام بتوجيه التهديد والوعيد لما تبقى من الجمعيات السياسية وساموها على المشاركة في انتخاباته المزيفة. كانت اولى اجراءته تبرئة سماحة الشيخ علي سلمان من التهمة المفتعلة بـ "التخابر مع قطر" في رسالة واضحة لجمعية الوفاق بان اعلان المشاركة سيؤدي لاعادة فتح الجمعية واطلاق سراح الشيخ علي سلمان. ولكن ما ان اعلن نائب رئيسها العام، الشيخ حسين الديهي، في مؤتمر صحافي عقده في لندن في شهر اكتوبر عن تكرار المقاطعة التي بدأت في انتخابات 2014 حتى قرر الطاغية سجن الشيخ علي سلمان مدى الحياة. ما بين بضعة شهور تحول الشيخ من بريء من التهم الى مذنب يستحق السجن طول عمره. ما اتفه هذا لديكتاتور واوهى بيته وأضعف خططه التي بدت واضحة للعالم..

اتضح الآن فشل مشروعه الانتخابي الذي اراده الخليفيون بديلا عن التغيير الشامل الذي يطالب الشعب به. فلم تتعد نسبة المشاركة الـ 20 بالمائة، وبلغت في بعض المناطق اقل من 7 بالمائة. هذا برغم استخدام الدولة وامكاناتها لاجبار المواطنين على المشاركة بتهديدهم بالانتقام الوحشي منهم وحرمانهم من الحصول على منزل او رواتب التقاعد، كما جاء على لسان رئيس مجلس عبيد الطاغية، احمد مهنا. كما منع اي مواطن من الادلاء باي تصريح يشير الى مقاطعة ذلك المشروع، فما ان كتب النائب الوفاقي السابق، علي العشير، عزمه وعائلته على الامتناع عن التصويت حتى وجد نفسه في طوامير التعذيب. ففي مملكة الصمت



والارهاب القبلي لا مكان للاصوات المعارضة او المناوئة لزعيم القبيلة. برغم ذلك أصر الاحرار على تحدي الديكتاتور والامتناع عن الترشح او التصويت. وفشل الطاغية في الحصول على عمامة واحدة بمجلسه، وهو ما كان يسعى اليه لاطهار "وجود شيعي" على غرار المجلسين الشرعيين التأسيسي والوطني. ويتوقع الآن قيام الطاغية بحملة انتقام واسعة ضد الذين حرضوا على المقاطعة ممن تبقى منهم خارج السجن. لقد كان تافها في تفكيره وتوجهه، فلو كان لديه شيء من العقل لما توقع ان بإمكانه اجبار المظلومين وضحايا التعذيب والتنكيل على لعق جراهم من اجل خاطره. لو كان لديه ذرة من العقل او الانسانية لادخل تعديلات ولو طفيفة على مشروعه السياسي الذي فشل منذ اعلانه قبل ستة عشر عاما، ولاطلاق سراح بعض المعتقلين واعتقل بعض مرتكبي جرائم التعذيب خصوصا الذين نكلوا بالاحرار وقتلوا الابرياء مثل كريم فخر واعي وعلي صقر والمئات من ابناء البحرين الاصليين. وكعادته في تكديس الاخطاء فقد خسر الديكتاتور الخليفي فرصة اخرى لتحسين وضعه وكسب قليل من المصداقية ببعض الخطوات الشكلية. ولكن الطغاة يجفرون قبر وهم بأيديهم. ذلك الفشل دفع البرلمانيين الدوليين لانتقاد انتخاباته واعتبارها غير شرعية، وهذا ما فعله اعضاء برلمانات دول عديدة مثل ايرلندا وبريطانيا وايطاليا والكونجرس الامريكي والبرلمان الاوروبي. وهكذا تحولت انتخابات الطاغية من مهرجان سياسي لاعلان انتهاء ثورة الشعب الى محطة انجاز حقق الشعب فيها انجازات اهمها تأكيد وجوده ووعيه، وقدرته على اقناع العالم بشرعية موقفه وحرمان الطاغية من اي دعم دولي حقيقي. انه انتصار الدم على السيف مجددا وبداية هزيمة الطغاة الذين يلعنهم الله والتاريخ والوطن والشعب وضحايا التعذيب والاعتصاب.